تشكل العدالة الموضوعية الهدف الأساسي الذي يسعى إلى تحقيقه كل طالب حق، غير أن اقتضاء الحقوق يخضع لمسارات تحكمها شكليات وقواعد إجرائية اعتباراً من قيد الدعوى وحتى صدور الحكم وتنفيذه. وتبعاً لذلك فانه لا يكفي أن يكون الحق المدعى به قائماً بل لا بد من إثباته بوسائل الإثبات المقررة قانوناً، كما انه لابد أن تراعى في المطالبة به الشكليات والإجراءات المحددة في قوانين الإجراءات والقوانين ذات الصلة. وكل إخلال بهذه القواعد قد يؤدي في حالات كثيرة إلى عدم قبول الدعوى، وأحيانا إلى ضياع الحق ذاته.

وانطلاقاً من هذه العلاقة الجدلية بين الحق و إجراءات اقتضائه وإثباته، واعتباراً لكون انتظام المنازعة القضائية وانضباطها يحتاج لوضع قواعد تضمن سير الخصومة وفق محددات واضحة المسالك، بما يحفظ حقوق الأطراف المتنازعة، ويحقق الشفافية والحياد، ويراعي هاجس استقرار المراكز والأوضاع القانونية، لذلك كان طبيعياً أن تحرص التشريعات على صياغة هذه القواعد بما يراعي هذه الهواجس، وكان بديهياً أن تحظى باهتمام فقهاء القانون دراسة و تحليلاً.

وفي هذا السياق حاول المستشار الدكتور حلمي محمد الحجار من خلال هذا الوسيط ملامسة مختلف الجوانب المتصلة بالقواعد الناظمة لإجراءات التقاضي ولقواعد الأثبات، في ضوء القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ في شان الإجراءات المدنية والقانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية ، وكذا في ضوء الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء أحكام المحكمة الاتحادية العليا أو محكمة التييز في دبي وصولاً الى أحدث الاجتهادات القضائية الصادرة عن محكمة النقض في أبوظي حتى الشهر الثاني من العام ٢٠١٦. ودون إغفال مقارنة النصوص القانونية والاجتهادات القضائية الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة مع المصادر العلمية التي تشكل مرجعاً عاماً يساعد على فهمها، وفي مقدمتها القانون والاجتهاد القضائي في فرنسا بالنظر للتجربة

التي تراكمت في هذا البلد خلال الفترة اللاحقة لصدور قانون الإجراءات عام ١٨٠٦ والتي تجاوزت المائتي عام، وصولاً الى قانون الإجراءات الأخير الذي صدر في فرنسا عام ١٩٧٥، والأحكام القضائية التي صدرت حديثاً في فرنسا بعد صدور القانون الأخير.

وقد تناول المؤلف دراسة هذا الموضوع في إطار رؤية فقهية قانونية قضائية مقارنة من خلال تجارب عربية و أجنبية، وذلك وفق أسلوب أكاديمي عملي، يتسم بالدقة و الترابط، والانتقال بشكل سلس من فكرة إلى أخرى، في إطار بناء تراكمي ينسجم والمسار التدرجي لهذه الإجراءات، وهو ما يجعله بحق إطاراً مرجعيا خصباً لكل مشتغل في الحقل القانوني والقضائي، ومساهمة قيمة في إثراء المكتبة القانونية .

والحقيقة أن أهمية الوسيط، الذي أتشرف بتقديمه، لا تلمس فقط على مستوى ثراء المعلومات القانونية الإجرائية التي يقدمها والإشكالات العملية الجزئية التي يعالجها، والتي تتسم في مجموعها بدقة العرض، وعمق التحليل، وعقلانية الطرح؛ وإنما تمتد أيضاً إلى طريقة الفهرسة والتصنيف التي اعتمدها المؤلف في عرض موضوعات الكتاب، وذلك من خلال فهرس موضوعي ورد في أول الكتاب وفهرسين وردا في نهاية الكتاب، أولهما فهرس هجائي يسهل الوصول إلى المعلومة المطلوبة داخل متن الكتاب بسهولة ويسر، وثانيهما فهرس خاص بأرقام مواد القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ وتعديلاته في شأن الإجراءات المدنية، ومواد القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون الإثبات، يحدد موقع تناول المادة في الكتاب وما يتعلق بتحليلها وتطبيقها، وهو ما ييسر الاهتداء إليها وإلى التطبيقات القضائية المرتبطة بها.

ولا شك أن هذا النهج في الفهرسة يساعد القارئ على الاهتداء إلى المعلومة التي يبحث عنها، في صفحات الكتاب بجزئيه والتي تقاربالألف ومائتي صفحة، في وقت مختصر ودونما تعب أو إهدار للوقت، سيما في حالات الاستعجال التي لا يتوافر له فيها كامل الوقت لقراءة جميع صفحات الكتاب. وهذا ليس بغريب على

مؤلف جمع بين الخبرة الأكاديمية كأستاذ بكلية القانون، ورجل قانون متمرس لمدة طويلة في المحاكم قاضياً ومحامياً. فالمؤلف حاصل على درجة دكتوراة الدولة في الحقوق من الجامعة اللبنانية عام ١٩٨٣، وشهادة معهد الدروس القضائية في وزارة العدل اللبنانية عام ١٩٧٨، وعمل قاضياً بمحاكم لبنان وبمحكمة النقض بأبوظبي منذ العام ٢٠١٢ وحتى تاريخه، كما اشتغل بالمحاماة، وكان عضواً في لجنة تحديث القوانين في وزارة العدل اللبنانية، وأشرف واشترك في مناقشة رسائل وأطروحات عديدة لمنح شهادتي الدبلوم والدكتوراة في الحقوق في الجامعة اللبنانية وسائر الجامعات في لبنان والعالم العربي، وعمل أستاذاً محاضراً في كليات ومعاهد الحقوق لبنان، وله مؤلفات عديدة من بينها: " **كتاب القانون القضائي الخاص**"،طبعة ثالثة ١٩٩٦– " **كتاب الوسيط في أصول المحاكمات المدنية**"، طبعة سادسة ٢٠١٠، بالاشتراك مع ابنه القاضي هاني الحجار –" **كتاب أصول التنفيذ الجبري**" الطبعة الثالثة بالاشتراك مع ابنته القاضية هالة الحجار–" **كتاب المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية**"، طبعة ثانية ٢٠١٠، بالاشتراك مع ابنه المحامي راني الحجار –" **كتاب السلطة في الدستور اللبناني من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثالثة**"، طبعة أولى ٢٠٠٤... كما له إسهامات علمية أخرى في مجالات مختلفة، ومشاركات في العديد من المؤتمرات يمكن الاطلاع عليها في الصفحات الأخيرة من الجزء الثاني من هذا الوسيط.

ومن ثم لاغرابة أن يأتي هذا الكتاب مجسداً لهذه الخبرة المزدوجة : في **جانبها الأكاديمي** من خلال المنهجية والأسلوب العلمي في تناول الموضوعات، **وفي جانبها العملي** من خلال الإشكالات التي عالجها في ضوء المبادئ القانونية والسوابق القضائية المستمدة من الواقع العملي. وهو ما يضفي على هذا العمل طابعاً متميزاً منهجية ومضموناً، لا يملك معه كاتب هذه الأسطر لتقديم الكتاب إلا أن يتقدم ببالغ الشكر والثناء للمؤلف على هذا المجهود المتميز.

أبو ظبي- ١٣ جمادى الأولى ١٤٣٧ الموافق ٢٠١٦/٢/٢٢

المستشار عبد العزيز يعكوبي

الأمين العام لمجلس القضاء